قانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٣٦٨٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وأربعون مليونا وستمائة وخمسة وثمانون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٣٣٦٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وأربعون مليونا وثلاثمائة وتسعة وستون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ١٩٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٤١٤١٩٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٣٨٧٦١٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣١٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وستة عشر ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦٦٠٠٠ جنيه .

ثالثا ــ الايرادات الجـارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المـالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٤٣٣٦٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وأربعون مليونا وثلاثمائة وتسعة وستون ألف جنيه) بالباب الثانى ــ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ــ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المـالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣١٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وستة عشر ألف جنيه) بالباب الثالث ــ إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المـادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المـالية زيادة الاستخدامات الجـارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التاثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المـادة الثالثة)

لا يجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لهما .

(المـادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعدموافقة وزارة المالية .

(المـادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩١ ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الاستخدامات	١٩٩٢/٩١ جنيه	١٩٩١/٩٠ جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية :		
باب ١ — الأجور	١٩٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠
باب ٢ — النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٤١٤١٩٠٠٠	٦٠٨٨٧٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية (أ) ...	٤٣٣٦٩٠٠٠	٦٢٦٣٧٠٠٠
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :		
باب ٣ — استخدامات أستثمارية ...	٢٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
باب ٤ — التحويلات الرأسمالية ...	٦٦٠٠٠	٨٦٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ...	٣١٦٠٠٠	٣٠٦٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٤٣٦٨٥٠٠٠	٦٢٩٤٣٠٠٠

الإيرادات	١٩٩٢/٩١ جنيه	١٩٩١/٩٠ جنيه
(أ) الإيرادات الجارية :		
باب ٢ — الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٤٣٣٦٩٠٠٠	٦٢٦٣٧٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية (أ)	٤٣٣٦٩٠٠٠	٦٢٦٣٧٠٠٠
(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعه	٣١٦٠٠٠	١٢٠٠٠٠
باب ٤ — القروض والتسهيلات الائتمانية	—	١٨٦٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) ...	٣١٦٠٠٠	٣٠٦٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٤٣٦٨٥٠٠٠	٦٢٩٤٣٠٠٠